مؤتمر الأمن الأوروبي

نقاط التحول التاريخية تمر غالباً دون أن يميزها معاصروها. فالعديد من الأحداث التي اعتبرت ذات أهمية مؤثرة في التطورات اللاحقة لحظة وقوعها، تضاءلت أهميتها في المنظور التاريخي لتصبح أكثر قليلاً من مجرد حوادث عابرة آنية التأثير. في حين أن غيرها من التي أثارت جدلاً خلافياً أو تعرضت للتجاهل والإهمال ارتقت إلى مرتبة نقاط التحول التاريخية في نظر الأجيال المعاصرة.

مؤتمر الأمن الأوروبي ينضوي تحت هذه الفئة الأخيرة، حيث توج في قمة هلسنكي (تموز/ يوليو 1975) التي حضرها خمسة وثلاثون من رؤساء الدول أو الحكومات. كان المؤتمر قد اقترح من قبل السوفييت عام 1954، ليكون بمثابة مناورة تستهدف إضعاف التحالف الأطلسي، ووافقت عليه على مضض الحكومات الديمقراطية الغربية وعقد وسط جدالات خلافية حادة. لكن مع مرور الوقت، أصبح يعتبر بمثابة معلم سياسي ومعنوي أسهم في انحطاط النظام السوفييتي المطرد ثم في انهياره في نهاية المطاف بعد عقد ونصف من السنين.

نادراً ما أثبتت عملية دبلوماسية بمثل هذا الوضوح الحدود المقيدة لقدرة البشر على استشفاف المستقبل، فقد سعى السوفييت لعقد المؤتمر للحصول على اعتراف بهيمنتهم – في حقبة ما بعد الحرب – على وسط وشرق أوروبا؛ كما أملوا باستبدال التحالف الأطلسي بنظام شامل وجماعي للأمن الأوروبي، وبالتالي إضعاف التلاحم الغربي. لأنه في حين أن أي تحالف يحدد المنطقة التي ينبغي الدفاع عنها ويرسم خطا فاصلا بين الحليف والمعتدي المحتمل، فإن نظام الأمن الجماعي يمثل مفهوماً قانونياً يحكم مسبقاً بعدم وجود أي تهديد محتمل للسلام ـ وبالتالي فإن الدول كافة، بما فيها المعتدي المحتمل، تشارك في النظام المقترح.

التحدي الذي يواجهه أي تحالف واضح لا لبس فيه؛ يطلقه انتهاك خط التقسيم. من ناحية أخرى، ينطلق نظام الأمن الجماعي من فعل شبه قانوني، من تقدير ما إذا كان الاعتداء قد حدث فعلاً في الحقيقة. على وجه العموم، يملك كل تحالف قوات عسكرية مصممة للدفاع عن أراضيه؛ أما نظام الأمن الجماعي فيجب أن يحشد القوة العسكرية حين تستدعي الضرورة. ونظرا لأن الحكم المتعلق بما يشكل

التهديـد متروك حتى تظهر الحالة، فإن ترتيبـات الأمن الجماعية (مثل عصبة الأمم، أو الأمم المتحدة، أو معاهـدة لوكارنـو)(*) نـادراً ما كانـت فاعلة في الممارسة العمليـة. في مؤتمر الأمـن الأوروبي، شارك الاتحـاد السوفييتي الذي تعتبره دول الناتو تهديداً محتملاً للسلام، بوصفه عضواً مؤسساً، مهدداً بالتالي بجعـل حلـف الناتو فرعاً من نظام من الأمـن الجماعي يضع نهاية للتحالف الأطلسـي كما عرفه عالم ما بعد الحرب.

خـلال معظم المفاوضـات التي أدت إلى قمة هلسنكي، اتخـذت الديمقراطيات الغربية موقف الدفاع وسعـت لإبعـاد الأخطار عـن تلاحمها دون رفـع مستوى التوتر مع الاتحـاد السوفييتي. ولـم تنبثق حقيقة الاختـلاف الفعلي فـي ميزان القوى ـ فالـدول الديمقراطية هي المهيمنة سيكولوجيـا وماديا - إلا بشكل تدريجـي خلال مسار المؤتمر. في البداية، لم يدرك سـوى القليل من الدول أن المؤتمر عبارة عن فرصة سانحـة؛ فـي النهاية، حققـت إدارة فورد ما تبين أنه نصـر استراتيجي، بالرغم مـن أن نجاحها هذا قد أفسدته الاتهامات التي انتشرت داخل الولايات المتحدة بأنها خانت مبادئها من أجل السوفييت.

كان وزيـر الخارجية السوفييتـي فياشسلاف مولوتوف أول من اقترح في عام 1954 عقد مؤتمر شامل للأمـن الأوروبي. ولأنه استثنى الولايات المتحدة على وجه الخصوص، فقد قوبل بالرفض باعتباره خدعة سافـرة لمنع تماسك ووحدة واندماج دول حلف الناتو الذي كان في بداياته المبكرة آنذاك. لكن السياسة السوفييتيـة (والروسية بالذات) تعوض بالإلحاح والمثابرة ما تفتقده في المخيلة والإبداع. ولم يكن يوجد آنـذاك (كما هي الحال الآن) صحافة حرة في موسكو تنتقد زعماء الكرملن على تقديم نفس المقترحات ـــ مـع بعض التنويعات البسيطة ـ مراراً وتكـراراً. وعند التعامل مع الـدول الديمقراطية القلقة والمتلهفة لإظهار مرونتها أمام شعوبها، يمكن للدبلوماسيين السوفييت (والروس) أن يمتلكوا عناد ومثابرة قطرات الميـاه التـي تنحت في الصخر ليتآكل فـي نهاية المطاف. وهكـذا، بعث السوفييت فكرتهـم لعقد مؤتمر للأمـن الأوروبي في تموز/ يوليو 1966، حين أصدرت دول حلف وارسو «إعلانا حول تعزيز السلام والأمن في أوروبا». بعد ذلك، وفي نيسان/ أبريل من عام 1967، عقد مؤتمر للأحزاب الشيوعية الأوروبية.

فـي كانـون الأول/ ديسمبر من السنة ذاتها، رد حلف الناتو. إذ أعطى تقرير حول مستقبل الناتو أعده وزيـر خارجية بلجيـكا بيير هارمل، الأولوية للسعـي وراء تحقيق «الانفراج» مع الـدول الشيوعية في شرق أوروبا، ولم يسبق ذلك على سلم الأولويات سوى ردع العدوان.

وكجزء من الحملة الهادفة لتهدئة صيحات الغضب العارم نتيجة احتلال السوفييت لتشيكوسلوفاكيا، ولربمـا لتقييد حرية فعل الرئيـس الأمريكي الجديد، الذي اشتبه السوفييت بأنـه متشدد، عرض اجتماع

(*) معاهـدة وقعتها المانيا مع مختلف القوى الأوروبية فـي الأول من كانون الأول/ديسمبر 1925، بهدف تعزيز السلام والحفاظ على الحدود الراهنة.

لحلف وارسو (17/ 3/ 1969) المشروع مجددا، بوصفه اقتراحاً دبلوماسياً رسمياً يتطلب رداً هذه المرة. حيث دعا إلى عقد مؤتمر للأمن الأوروبي، بهدف معلن هو تحسين العلاقات بين الشرق والغرب، والإقرار بحرمة الحدود الأوروبية التي لا يمكن انتهاكها، والاعتراف المتبادل من قبل الألمانيتين بخط التقسيم الفاصل بينهما (كان ذلك قبل أن يصبح براندت مستشاراً ويقبل خط التقسيم باعتباره قراراً ألمانياً).

في الثالث من نيسان/ أبريل، أكد السفير السوفييتي أناتولي دوبرنين على الأهمية التي تعلقها القيادة السوفييتية على الاقتراح عبر تسليمه شخصياً إلى البيت الأبيض، «منكّها» بتنازلين اثنين على حد زعمه: سحب الاتحاد السوفييتي اعتراضه على مشاركة الولايات المتحدة، وعدم المطالبة باعتبار حل حلف الناتو جزءاً من جدول أعمال المؤتمر.

كانت مذكرة دوبرنين أمارة دالة على المعضلات المتنامية ـ وإن ظهرت للتو ـ للسياسة الخارجية السوفييتية. فمن جهة، كانت مناورة سوفييتية كلاسيكية، تعتبر التخلي عن شرطين مستحيلين من جانب واحد بمثابة تنازل يتطلب تنازلاً مقابلاً من جانب الغرب. وفي ذات الوقت، فإن «التنازلات» مهما كانت خالية من المعنى فهي تعكس فعلا بعض الوقائع الجديدة التي تتعدى على حرية المناورة السوفييتية. وحالما لم يعد مؤتمر الأمن الأوروبي مصمماً للحلول محل التحالف الأطلسي، وقد صادق على الولايات المتحدة باعتبارها قوة أوروبية، وجدت السياسة السوفييتية نفسها في موقف الدفاع. أما هدف استقرار وتوازن العلاقات بين المعسكرين ـ مهما كان طوعيا عند أحدهما وإجباريا عند الآخر ـ فهو يرمز إلى أن موسكو ستتخذ منذ الآن وصاعداً موقف الدفاع على الأقل فيما يتعلق بأوروبا، محاولة التمسك بما حصلت عليه.

لم نشعر ـ لا أنا ولانيكسون ـ بأن الولايات المتحدة ملزمة بمكافأة الاتحاد السوفييتي على ما فرضه عليه واقع الأشياء. وفي مذكرة إلى الرئيس، كتبت قائلا: «لا يجب أن نجعل السوفييت يظنون بأنهم يتفضلون علينا بالموافقة على مثل هذه الحقيقة الحياتية الواضحة».

الدول الحليفة في الناتو كانت أشد رغبة في الموافقة على الاقتراح السوفييتي. وفي غمرة تلهفها لاجتذاب الناخبين الذين تعاظمت مبادئهم الراديكالية بفعل الاحتجاجات المناهضة لحرب فيتنام التي انتقلت إليهم من الولايات المتحدة، استحثتنا على القبول بمؤتمر الأمن الأوروبي على الأقل من حيث «المبدأ» – الخطوة الافتتاحية المألوفة التي تتبعها حتما المفاوضات التفصيلية. ويلي براندت فعل ذلك للحصول على غطاء من الحلفاء لـ «سياسة الانفتاح على الشرق» التي تبناها وأوشكت على الاعتراف بخط التقسيم بين الألمانيتين؛ جورج بومبيدو أراده وسيلة لمنع تحول «سياسة الانفتاح على الشرق» إلى مشروع ألماني وطني صرف؛ هارولد ولسون رأى في المؤتمر، مع اقتراب الانتخابات، فرصة لإظهار تأثير الاعتدال الذي يمارسه في نيكسون.

إدارة نيكسون، التي لم تكن راغبة بأن تُجرَ إلى مفاوضات مفتوحة النهاية، ومتعددة الأطراف، تفتقر إلى جدول أعمال هادف، ومصممة في نهاية المطاف لإضعاف اللحمة بين الحلفاء، استجابت من خلال استحضار صلة وصل: فقد قدمت الحجة على أن المؤتمر لا يمكن أن ينجح بدون إيجاد حل للمسائل المادية المتعينة التي تثير التوتر أولاً ــ وخصوصاً التهديد الدائم لحرية الوصول إلى برلين الغربية المطوقة. كما ألحت بإصرار على البدء بمفاوضات لتحديد حجم القوات التقليدية في أوروبا (حيث يتمتع السوفييت بتفوق مهم). ونظرا لاستحالة عقد مؤتمر بدوننا، استطعنا استخدام مؤتمر الأمن الأوروبي وسيلةً لتحقيق تقدم في القضايا الأخرى، إضافة إلى جعل تصرفات السوفييت أكثر اعتدالا طيلة أربع سنوات، حتى تموز/ يوليو 1973. وبحلول ذلك الوقت، تم التوصل إلى اتفاقية حول «تخفيض القوات المتبادل والمتوازن» (MBFR) التي بدأت مفاوضاتها في كانون الثاني/ يناير 1973، وضمان حرية الوصول إلى برلين من خلال اتفاقية وقعت عام 1971، بحيث لم تظهر القضية مرة أخرى إلا عند انهيار نظام ألمانيا الشرقية عام 1989.

بحلول الوقت الذي عقد فيه المؤتمر (تموز/ يوليو 1973)، أخذ اسمه الرسمي: «مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا» (CSCE)(*). مرت الشهور في مناقشات استكشافية إلى أن تم التوصل إلى مسودة الوثيقة الفعلية في كانون الثاني/ يناير 1974. وسرعان ما بدا واضحا أن المجادلات حول غرض المؤتمر قد بهتت قبل تفجر الخلافات حول مضمون ما سيعرف لاحقا باسم «وثيقة هلسنكي الختامية».

بالنسبة للاتحاد السوفييتي، كان الهدف الرئيسي من الوثيقة أن تكون بمثابة إعلان مبادئ تتضمن قبولاً عاماً بالوضع الراهن للدول في أوروبا. وفي سبيل منح ذلك أقصى قدر من الاحترام، اقترح السوفييت أن يكون الاجتماع النهائي وتوقيع الوثيقة على مستوى القمة.

وكما تبين فيما بعد، لم ترتق المفاوضات إلى مستوى الطريق ذي الاتجاه الواحد كما تخيل الكرملين. لأن الدول الديمقراطية توصلت إلى فهم مفاده أن بإمكانها تحقيق ما هو أفضل من مجرد تجنب نكسة تصيب المؤتمر، وهو هدفها في البداية؛ ومع استمراره مدة طويلة، استطاعت بالتدريج تحويله إلى فرصة استراتيجية للغرب. وكان من الصعب اعتباره إشارة دلالية على الثقة بالنفس لقوة عظمى تملك أضخم قوات تقليدية في العالم إضافة إلى ترسانة نووية تنافس بها الولايات المتحدة، ثم تطالب بضمان عدم انتهاك حدودها من قبل دول تحتل بعضها، ولا يوجد ضمنها ـ باستثناء الولايات المتحدة – دولة في موقع يؤهلها لتحدي الاتحاد السوفييتي عسكريا. ومثل هذا التعهد، إن كان له أي معنى عملياتي، سوف يكرر العبارات الواردة في اتفاقيات السلام الموقعة بين الحلفاء المنتصرين في الحرب ودول شرق أوروبا كافة بين عامي 1945ــ 1948، وفي سلسلة من الاتفاقيات الثنائية بين دول غرب وشرق أوروبا. وآخرها

(*) في عام 1995، أطلق على هذه الهيئة ـ التي استمرت في وجودها بعد قمة هلسنكي ـ اسم جديد هو «منظمة الأمن والتعاون في أوروبا».

المعاهدات التي قبلت بموجبها جمهورية ألمانيا الاتحادية بقيادة ويلي براندت وضع الحدود القائمة، بما في ذلك خط التقسيم بين الألمانيتين.

الأمـر الجديد فـي «مؤتمر الأمن الأوروبي» هو أنـه مكّن الجمهورية الاتحادية من إثـارة مسألة تغيير الحـدود بشـكل سلمي، وهذا سيوفر بمرور الوقت السلطة المرجعية القانونيـة والسياسية لتوحيد ألمانيا. وفـي معاهـدة ثنائية تم التفاوض للتوصل إليها بين برانـدت وبريجنيف بين عامـي 1970ـ 1971، قبلت الجمهوريـة الاتحادية الحدود الأوروبية القائمة بدون أية شـروط باعتبارها «محرمة ولا تنتهك». لكن في مؤتمـر الأمـن الأوروبي، حيث كانت الجمهوريـة الاتحادية مدعومة من قبل حلفائهـا ـ خصوصا الولايات المتحـدة ـــ تمكنت مـن الحصول على فقرة تذكر أن «الحـدود يمكن تغييرها، تبعـا للقانون الدولي، عبر الوسائـل السلميـة وبالاتفـاق»[1]، ومنح الزعمـاء الألمان الفضل الرئيسـي في هذه العبـارة إلى الولايات المتحدة.[2]

أمـا الفقـرات التـي تؤكد على حريـة انتقال الأشخاص والأفكار، وتوفيـر الحماية «لحقـوق الإنسان والحريـات السياسيـة» التي أصرت الـدول الديمقراطية علـى تضمينها في الوثيقـة الختامية، فقد كانت علـى القـدر نفسه من الأهمية. تمثل غرضنا فـي كبح محاولات السوفييت، عبـر الاتفاقات الدولية، وقمع الثـورات والانتفاضات والاحتجاجات التي كانت تتفجر منذ مـدة طويلة، كما حدث في المجر عام 1956، وتشيكوسلوفاكيـا عـام 1968. واستطاع النشطاء البواسل وأصحاب الـرؤى المتبصرة مثل فاكلاف هافل وليـخ فاليسا تحويل هذه الجمل الفقرات المتضمنة في الوثيقة الختامية إلى دعوات تعبئة وحشد لمقاومة السلطة الديكتاتورية الاستبدادية في العالم الشيوعي، ومن ثم تحرير أوروبا الشرقية في نهاية المطاف.

إضافة لكل ذلك، أصرت الدول الأوروبية على تحقيق بعض التحسن في الأمن على الصعيد العسكري برغـم حقيقة أن المنبر/المنتـدى الرئيسي لهذا الموضـوع كان المفاوضات حـول تخفيض عدد القوات (MBFR)، التـي افتتحـت للتو في فيينا. لكن الـدول الديمقراطية، علاوة على بعض الدول السائرة في فلـك السوفييـت، أرادت إضافة مزيد مـن القيود الكابحة لنشر القوات في أوروبـا. وقد شملت «إجراءات بناء الثقة» (CBMS)، كما دعيت آنئذ، خطوات مثل الإبلاغ المسبق عن المناورات التي تبلغ حجماً معيناً وتجـري ضمن مسافة معينة من حـدود أية دولة مشاركة. الأمر الذي عنى تقييد حركة القوات السوفييتية داخل روسيا الأوروبية.

فـي البداية، تمثلت الاستراتيجية الأمريكية في عـدم خلق العراقيل أمام تقدم المفاوضات، لكن دون فعـل الكثيـر لتسريعها أيضاً. وكان مـرور الوقت يخدم مصالـح الغرب من خلال الاستنـزاف التدريجي لممارسـة الأساس المنطقي الأصلي القائم على تعزيز القـوة السوفييتية. وحين كان هذا الهدف يتحقق، تدخلنـا فـي القضايا المهمة، مثل إجـراءات بناء الثقة، وفقرات حقوق الإنسـان، ومسعى الألمان لإضافة

جملة «التغيير السلمي للحدود». وبهذا الأسلوب، رجحت كفة الفائدة التي حققتها الدول الديمقراطية إلى حد بعيد. في بداية عام 1974، كان من الواضح أن السوفييت لا يحققون النتيجة الرمزية التي سعوا إليها. وعملية صياغة المسودة النهائية كانت طويلة ومرهقة وسرية. حاول السوفييت نزع الشوكة المؤلمة من جمل حقوق الإنسان عبر إقحام مقدمة تمهيدية تحرم استخدام أي من فقرات الوثيقة الختامية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الموقعة. وهذا بالطبع سوف يبطل الغرض الكلي للفقرات المتعلقة بحقوق الإنسان، فأخففت المناورة السوفييتية في نهاية المطاف.

ولدّت الجملة التي تسمح بالتغيير السلمي للحدود جدلاً خلافياً مشابهاً. ولسوف يفكر السوفييت بالمسألة، كما قالوا، طالما هي في المقدمة التمهيدية المنفصلة عن مبدأ «حرمة الحدود». فقد ستنتجوا على ما يبدو أن ذلك سيسبغ على الاعتراف بالحدود القائمة مكانة أعلى من فكرة تغييرها سلميا. وبالطبع أدرك الألمان هذه المناورة، وطلبوا مساعدة الولايات المتحدة. أما «التسوية» النهائية فكانت إضافة مادة مستقلة لا تؤكد فقط على مبدأ التغيير السلمي بل أيضاً على حق كل دولة موقعة على الانضمام إلى/ أو الانفصال عن التحالفات.

نتيجة لكل ذلك، ومع تشعب المفاوضات الفعلية أكثر وأكثر إلى لجان من الخبراء، زاد غموض ونخبوية المصطلحات. إذ ظهرت «تسويات» الهولنديين، و«خطط» الفنلنديين، و«اقتراحات» الألمان ـ وكل منهم صنفها كذلك. هذه التلفيقات الدبلوماسية رتبها البريطانيون بحذق ضمن «سلات». «السلة 1» تتعامل مع قضايا الأمن، «السلة 2» مع الشؤون الاقتصادية، «السلة 3» مع حقوق الإنسان، وحرية الانتقال، والمسائل ذات الصلة.

كبار المفاوضين الذين امتلكوا ما يكفي من الشجاعة للمشاركة في صياغة المسودة النهائية وجدوا أنفسهم بسرعة وهم يرزحون تحت حمل ثقيل من الألغاز الغامضة. بدا غروميكو حسن الاطلاع على القضايا المتعلقة بالاتحاد السوفييتي، لكن حتى هذا المحترف الاستثنائي التبست عليه الأمور المتعلقة ببعض المقترحات الأجنبية غير العادية. وكنت أفخر بمعرفة تفاصيل كافة المفاوضات والتي تجري بتوجيهاتي، لكني لم أستوعب تماما «مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا». صحيح أنني فهمت بوضوح ما كنا نحاول تحقيقه، والشروط والفقرات التي كنا نطالب بإضافتها، لكن كثيرا ما راوغت فهمي الصيغ الدقيقة. ولم أفهم تماما الفارق المميز بين «التطبيق المتساوي» و «سريان المفعول المتساوي» للمبادئ، التي دارت حولها معارك مريرة؛ ولماذا تستطيع الفاصلة بعد الجملة تغيير أهميتها العملياتية، وذلك سبب آخر للنزاع والخلاف؛ أو لماذا تتغير أهمية الجملة داخل إحدى الفقرات إذا نقلت إلى أخرى. ونظرا لأن غروميكو كان يعاني على ما يبدو من نفس الورطة المأزقية، فقد نزع لتأسيس المعارضة السوفييتية تجاه «السلة 3» على قاعدة الدفاع عن الأخلاقية السوفييتية المتزمتة من خلال الادعاء بأن العبارة

المتعلقة بحريــة انتقال الأشخاص عبارة عن «حصان طروادة» المصمم للسماح لراقصات «الكباريهات» الهولنديات شبه العاريات بتلويث الوطن الأم للبروليتاريا.

الإجــراءات العسكريــة لبناء الثقة أدت أيضا إلى مماكحات مشابهــة. فقد سعت الدول الغربية لضمان الالتزام بالإبلاغ عن تحركات الألوية قبل مدة ستين يوما؛ في حين رد السوفييت باقتراح الإبلاغ عن مناورات الفيالق العسكرية قبل خمسة أيام. أما الحل الوسط فكان الإبلاغ عن نشر الفرق قبل ثلاثين يوما.

رؤســاء الدول نقلــوا إلى وزراء خارجيتهــم تعليمات من هــذا القبيل، وهؤلاء حولوهــا بأقصى سرعة إلــى طواقم خبرائهم. ولحسن الحظ كان مساعد وزير الخارجيــة أرثر هارتمان، مفاوضنا الرئيسي على المستوى العملي، متمكناً إلى حد ما من التفاصيل كافة، وقد استطاع بمهارة وحذق قيادة المفاوضات نحو نتيجتها الختامية الناجحة.

كانــت الخلافات الجدالية المتنوعة بالأساس معالم تشير إلى مراحل التراجع السوفييتي حول قضايا التغيير السلمي للحدود، وإجراءات بناء الثقة، وحقوق الإنسان. بحلول أيار/ مايو 1974، بدا الاتفاق وشيكاً بمــا يكفي لبدء النقاشات حول موضوع اختتامه وتوقيعه علــى مستوى القمة. لكن عند هذه المرحلة، أدت مغــادرة كل من هيث وبومبيدو وبرانــدت ونيكسون للسلطة بشكل متتابع وسريــع، إلى حدوث ثغرة جديدة وسعت فجوة المعرفة الفاصلة بين القادة والزعماء وخبرائهم. وبدا وكأن عملية صياغة المسودة النهائية ستصبح غاية في حد ذاتها، ولا يفهمها سوى مجموعة مختارة من الدبلوماسيين المعنيين، وكأنهم حفنة من رهبان الأديرة الذين كانوا يحتكرون تفسير النصوص المقدسة في القرون الوسطى.

مــن بعض النواحــي، كانت حالة مسعورة من جنــون الدبلوماسية الجماعية. ونظــراً لأن أحد الدوافع الكامنة وراء عقد المؤتمر كان إعطاء الدول الأوروبية الصغيرة حرية أكبر في المناورة، توجب على القوى العظمى اتخاذ جانب الحذر لكي لا يطغى ذلك على ما تفضله من بدائل أو حتى على ما تتشبث به من آراء. أحد هؤلاء الذين تعدوا على الآخرين كان دوم مينتوف، رئيس وزراء يالطا. فحين كان المؤتمر يقترب من لحظــة الختام ولم يتبق سوى تحديد موعد القمة، أعاق مينتوف الإجراءات لمدة ثلاثة أيام كاملة. أصيب مضيفونــا الفنلنديون باهتياج شديــد لأنهم لا يستطيعون عمل الترتيبات والتحضيــرات اللازمة للقمة إلا بعــد التوصل إلى قــرار نهائي. وطيلة يوم كامل تعذر الوصول إلى دوم مينتــوف؛ السفير المالطي زعم أنه خــرج لممارســة ركوب الخيل ـ رغم أن العثور عليه في جزيرة صغيرة نسبياً لا يجب أن يكون مهمة صعبة. تشبــث منتــوف بمطالبه ليومين آخريــن محاولاً الحصول علــى مزيد من المكاسب. وفــي نهاية المطاف استطاع الفنلنديون، الذين كانوا طيلة المؤتمر مثال المضيفين الذين يتمتعون بالاستقامة والأمانة إضافة إلى الكفاءة الدبلوماسية، التغلب على المأزق، الذي غابت عن ذهني طبيعته، ولم أعد أذكر الصيغة التي استخدموها، ولم أحتفظ بأية سجلات حول الموضوع.

حتى فورد استسلم لمظهر نادر من العناد والتشبث بالرأي حين أصر على تأخير افتتاح المؤتمر لمدة أسبوع رداً على اعتراضات غروميكو على مواضيع تافهة.

عنـد هذه النقطة، حيث اكتملت الوثيقة الختاميـة تقريباً، واقترب موعد القمة، شن المنتقدون داخل أمريـكا هجوما على مؤتمر هلسنكي باعتباره فكرة خطيرة انطلقت عفويا من رأسي اثنين من المتهوسين بالانفـراج فـي العلاقات بيـن الشرق والغرب، فـورد وكيسنجر (إضافـة إلى نيكسـون، ضمنيا)، دفعهما السوفييـت بالترهيـب إلى تقديـم تنازلات من جانـب واحد، مثل التخلـي عن أوروبا الشرقيـة لتقع تحت الهيمنة السوفييتية الأبدية.

صحيفة «نيويورك تايمز» كتبت في افتتاحيتها الرئيسية (21/7/1975) ما يلي:

مـا كان مـن المتوجب عقد المؤتمر الذي يضم خمساً وثلاثيـن دولة حول الأمن والتعاون فـي أوروبا، الذي يقترب الآن من نقطة الذروة بعـد اثنين وثلاثين شهراً من المماكحات والمراوغات اللفظية. لم يبذل من قبل مثل هذا الجهد المضني خلال هذه المدة الطويلة لتحقيـق مثل هذه النتائج الهزيلة فـي إعلان المؤتمر المؤلف من مئة صفحة حول النوايا الحسنة في العلاقات بين الشرق والغرب. نتائج هزيلة لكن خطيرة.

هزيلـة، لأنه بعد قيام المئات من الدبلوماسييـن بصياغة هذه الوثيقة، أشاروا بالتحديد إلى أنها لن تكون ملزمة قانونيا لأي طرف. وخطيرة، لأنها تلزم الولايات المتحدة، وكندا، وثلاثـاً وثلاثين دولة فـي أوروبا بمبدأ «حرمة الحـدود»، أي المصادقة رمزياً على حدود الأمر الواقع، بما في ذلك تقسيم ألمانيا وأوروبا وضم الاتحاد السوفييتي لمناطق واسعة فـي شـرق أوروبا، شملت دول البلطيـق المستقلة الثلاث إضافة إلـى قطاعات كبيرة من أراضي بولندا، وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا[3].

أمـا «وول ستريـت جورنال» فقد قدمـت الحجة (في عدد 23 تمـوز/ يوليو) علـى أن المؤتمر «رمزي محض، والرمز دال علـى الهيمنة السوفييتية في أوروبا.. الاتفاق الذي سيوقـع سوف يكون نسخة رسمية من مالطا، بدون الجوانب التعويضية المتوازنة»[4].

أوزفالدس أكمنتز، نائب رئيس جمعية الصحافة اللاتفية، قال:

الرئيـس فورد سـوف يوقع اسمه على معاهـدة بائسة ولا أمريكية – معاهـدة تدفن آمال الملايين مـن شعوب أوروبا الشرقية بضمان الحريـة والاستقلال، معاهدة تدفن مبادئ ميثـاق الأطلسـي، والمثل العليا التـي أبقت على الأمل في قلوب اللاتفييـن، والليتوانيين، والإستونيين، والأوكرانيين، والبولنديين وغيرهم[5].

كل هـذا تشويـه زخرفي مغاير للحقيقة. حين أصبح فـورد رئيساً، كان قد مر على انعقاد جلسـات المؤتمر سنة كاملة. والتزمت به خمس وثلاثون دولـة، بما فيها الفاتيكان كونها دولة ـ مدينة أوروبية. وتلهفت الدول الحليفة في الناتو كافة لإكمال المؤتمر واختتامه بقمة تجمع رؤسـاء وزعماء وقادة الدول المشاركة. وهنالك أجزاء رئيسية من البيان الختامي قد تمـت صياغتها. وازداد وضوحاً في كل أسبوع أن الدول الديمقراطية تتحسن مواقفها وتتعاظـم مكاسبهـا من المفاوضات. أمـا انسحاب الولايات المتحدة فـي هذه المرحلة، فـكان سيحقق «مأثـرة استثنائية» معادية لدول أوروبا والاتحـاد السوفييتي كافة من دون مكسب محدد بالمقابل: في الحقيقة، كنا سنضحي بالمكاسب الكبيرة التي حققناها.

ولـو لم يخضع الجدال العلني العام للأهواء والعواطف التـي تتناسى القضايا الحقيقية، لغدا واضحا أن التعهـد بضمان حرمة الحدود يشكل قيـدا أشد على القوة التي تمتلك أضخم جيش بري ـ الذي تخاف منه كل الدول المجاورة ـ منه على الدول الديمقراطية التي لا تمتلك ما يكفي من الأسلحة والدعم الشعبي لشـن حرب هجوميـة عدوانية. وبرغم كل شيء، فإن الحدود الوحيدة التـي انتهكت خلال الحرب الباردة هي حدود جيران الاتحاد السوفييتي على أيدي الجيش الأحمر. وفهمت دول أوروبا الشرقية الأسيرة ذلك أكثـر من بعض الناس في الديمقراطيـات الغربية، المعرضة من وقت لآخر لنوبات دورية من جلد الذات. ذكرنا كالاهان بالحقائق المتعلقة بأوروبا الشرقية على مائدة الفطور التي جمعته مع فورد وولسون وأنا في هلسنكي في الثلاثين من تموز/ يوليو:

كالاهان: أبلغنا «الزعيم الهنغاري جانوس» كادار بالأمس أنهم يعتبرونه التزاماً معنوياً وسياسياً.

كيسنجر: حتى حرمة الحدود أثبتت أنها أكثر فائدة للدول الأخرى مقارنة بالاتحاد السوفييتي.

كالاهان: لن تستطيع أية حكومة سوفييتية تبرير الغزو مرة أخرى.

كيسنجر: مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي لن يمنعه، لكن يستحيل تسويغه مجددا.

الدول التي وصفها منتقدونا بأنها الضحايا الرئيسية للوثيقة الختامية كانت في الواقع أقوى مؤيديها. وكمـا أشرنـا آنفا، اعتبرت الجمهورية الاتحاديـة فقرة التغيير السلمي نجاحـاً عظيماً، وكررت الاعتراف بفضل الولايات المتحدة وحدها في تمكنها من تحقيقه. وبعد خمسة عشر عاما، وفرت هذه العبارة الأساس القانوني لتوحيد ألمانيا، وكما قلنا، شملت نفس الفقرة المتعلقة بالتغيير السلمي لغة رفضت ضمنياً الأس المنطقي السوفييتي لغزو المجر وتشيكوسلوفاكيا. في صيغتها النهائية، ذكرت:

تعتبر «الدول الموقعة» أن حدودها قابلة للتغيير، بالوسائل السلمية والاتفاق، تبعا للقانون الدولي. كما وتملك الحق بالانتماء/ أو عدم الانتماء إلى المنظمات الدولية، أو أن تكون/

أو لا تكـون طرفا في المعاهدات الثنائيـة أو المتعددة، بما في ذلك الحق بأن تكون/ أو لا تكون طرفاً في معاهدات التحالف؛ كما وأن لها الحق بالتزام الحياد[6].

وإذا كان للعبارة أي معنى عملياتي، فإنها تبطل مبدأ بريجنيف لعام 1968، الذي سوغت موسكـو تبعاً له استخدام القوة ضد تشيكوسلوفاكيـا وسيلةً للحفاظ على وحدة المعسكر الاشتراكـي، وذريعـة خروتشـوف التبريرية لقمع ثـورة المجر عـام 1956، لأنها حاولت الانفصال عن حلف وارسو.

كانـت دول أوروبا الشرقيـة التابعة للسوفييت تبلغنا في السـر أن الوثيقة الختامية سوف تزيد الكوابح التي تعيق التدخل العسكري السوفييتي، وتعزز بالتالي قدرتها على ممارسة سياستها الخارجية انطلاقاً من مصالحها الوطنية. من ناحية أخرى، وصف بعض الذين انتقدونا بيانات زعماء أوروبا الشرقية بأنها إملاءات من قبل سادتهم البارعين في فنون المكر الشيطاني في الكرملين. أما أولئك الذين ظلوا مناهضين منا للشيوعية منذ البداية وتعاملوا يومياً مع الدول التي تدور في فلك موسكو فكانوا أكثر معرفة ودراية. من المؤكد تبعـاً لبعض النقـاط الفرعية في المسودة النهائية أن بعض دول أوروبا الشرقية تعاونت مـع القوة التي تحتل أراضيها، لكن الغرض الرئيسي لـدول مثل بولندا والمجر ورومانيا، كمـا أوضحت لنا، كان زيـادة هامش المناورة لديها في وجه الاتحـاد السوفييتي. وبدأت كلهـا تعتقد، بدرجات متفاوتة، أن العقيدة الشيوعية قـد فقدت زخمها ودافعها المحفز. وبرغـم كل شيء، فإن الاضطرابات والانتفاضـات الشعبية الوحيدة في الدول الصناعية قـد حدثت على ترابها لا في معاقل الرأسمالية كما تنبـأت الماركسية. ونظرا لأن زعماء بولنـدا والمجـر وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا أدركوا أن مستقبلهـم يعتمد على قدرتهم على الاحتكام إلى القومية التاريخية لبلادهم، فقد اعتبروا مبادئ مؤتمر الأمن الأوروبي على درجـة كبيرة من الأهمية، من أجل كبح الغزو السوفييتي أو إعاقة تدخله في شؤونهم قبل كل شيء. وشددت يوغسلافيا غير المنحازة بزعامة تيتو على نفس النقطة بقوة أكبر.

لـكل هذه الأسبـاب اعتبر فورد أن عقد القمـة الختامية «لمؤتمر الأمن والتعـاون الأوروبي» يصب في المصلحـة القومية للولايات المتحدة، بشرط أن نستطيع تحقيـق أهدافنا فيما يتعلق بالقضايا المفتاحية مثـل التغيير السلمي للحـدود، وحقوق الإنسان، وإجـراءات بناء الثقة. ومثلما هي حالـه في كل القرارات الحاسمـة والخطيـرة، كان الرئيس هادئـاً وقد قلل من أهميتهـا. وفي الخامس من أيـار/ مايو حين كان المؤتمـر على وشك اختتـام جلساته والقمة تقترب من موعدها، اجتمعت مع فـورد في المكتب البيضاوي وحذرته:

كيسنجـر: جاكسون الآخرون سـوف يبدؤون الهجوم عليك حول قمة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، وسيعتبرونـه خداعـاً لا يستحـق عقد قمة. ولسـوف يحشدون المهاجرين مـن البلطيق وشرق أوروبا. المؤتمر لا يغير الوضع في دول البلطيق..

فـورد:.. أعتقد بأننا إن لم نشارك، فسنبدو قساة متجهمي الوجوه ونريد العودة إلى الحرب الباردة. لا أعتقد أن الشعب الأمريكي سيفهم الوضع.

لكـن فورد رفضـ المتابعة إلا إذا تحققت الأهداف الأمريكية. في السادسـ والعشرين من أيار/ مايو 1975، أعلمته بالصيغ السوفييتية فيما يتعلق بفقرات إجراءات بناء الثقة وحقوق الإنسان (السلة 3):

أعتقـد بـأن عليك أن تتخذ موقفاً متشـدداً.. فإن أرادوا «السوفييـت» المؤتمر فعليهم أن يتنازلوا.. لسوف أصغي ولن أشارك. فإن تمكنا من الوصول إلى حل مناسب كان بها؛ وإلا فلننتظر بضعة أشهر.

وافق فورد، وقال: «أعتقد بأن علينا أن نتريث».

التضامـن الاستثنائي الذي تطور بين زعماء التحالف الأطلسي بعد وصول فورد إلى سدة الرئاسـة سهل إلى حد كبير التوصل إلى نتيجة إيجابية مؤاتية. وبينما كان المؤتمر يسير نحو خاتمته بطرق متعرجة، اعتاد زعماء الدول الحليفة الاجتماع بصورة دورية للتخطيط للاستراتيجيـة المشتركـة. ومن أجل الاهتداء إلـى السبيل وسط المتاهـة، تأخذ إحدى الـدول الحليفة زمـام القيادة في قضية محددة والدول الأخـرى تدعمها. وهكذا تزعمت فرنسـا معظم المفاوضات حـول قضايا (السلة3) (حقوق الإنسـان)، وبريطانيا قضايا (السلـة2) (المراجعات العسكرية لبناء الثقة)، والولايات المتحدة قضايا «السلة1«التي شملت فقـرات وشروط «التغيير السلمي». وقد تبدت هذه الصداقة الحميمة في الرسالة التالية التي بعثها وزير الخارجية الفرنسي جان سوفانارغ في منتصف حزيران/ يونيو:

عزيزي هنري:

شكـراً لأنك أعلمتني في الثامن من يونيو «1975» بالميول السوفييتية حول الإبلاغ مقدما عن المناورات العسكرية الكبيرة الحجم التي وضعت تصوراتها في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، وبشكل أكثر دقة توسيع المنطقة الجغرافية المعنية بالنسبة للاتحاد السوفييتي. وكمـا تعرف، فإن إجراءات بناء الثقة لا تمثل، بالنسبة لفرنسا، إحدى النقاط الجوهرية فـي المؤتمر.. وبرغم ذلك، أشاركك وجهة نظرك بأن منطقة بعمق 250 كيلو متراً داخل الأراضـي السوفييتية تمثـل بالنسبة للاتحـاد السوفييتي تنازلاً مهما قـادراً على تشجيع

إقامـة قاعـدة لتسوية مرضية، آمل أن يصبح بالإمكان التوصـل إليها في وقت قريب. أنا أعطي التعليمات الضرورية لوفدنا في جنيف بحيث يتصرف ضمن هذه الروح بالارتباط مع وفدكم إضافة إلى وفود الجماعة الأوروبية.

مع أحر التحيات

تجسـدَ أحـد الأنماط الغريبة لعملية صنع القرار السوفييتي ـ وذلـك على خلاف الصورة العامة التي تتصـف بالتصميـم العنيد والتي سعى المفاوضون السوفييت لتعزيزهـا، تجسد في الانتقال المفاجئ من الإلحـاح والإصرار خلال عمليـة التفاوض إلى الاستعجال المحموم تقريباً للتوصل إلى اتفاق ما إن يقترب الموعد النهائي (المفروض ذاتياً في أغلب الأحيان). وكأنما لا تتوصل اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي إلـى إجمـاع خلال مسار المفاوضات إلا بواسطـة الاستعراضات المتبادلة للصلابـة والتشدد. لكن ما إن يلتـزم الزعماء بموعد نهائي محـدد، حتى يبدو وكأن الجانب المعكوس من الضـراوة والقسوة قد اكتسح المفاوضيـن السوفييت فجـأة ـ القلق من احتمال ضياع شهور المفاوضـات الصعبة هباء، الأمر الذي قد يزود المنافسين المحتملين بالذخيرة والدعم.

تبعـا لتجربتـي، فإن الأيـام الختامية لأية مفاوضات مـع السوفييت تؤدي عادة إلى تنـازلات أكثر من تلـك التي قدمـت طيلة الشهور، بل حتى السنوات، السابقة. هذا ما حـدث عند نهاية مفاوضات الحد من الأسلحـة الاستراتيجيـة «سالـت1» عام 1972، ومـرة أخرى فـي فلاديفستوك عـام 1974. وتكرر النمط مجـدداً مع اقتراب الموعـد الأخير لقمة مؤتمر الأمن الأوروبي. فبحلـول منتصف حزيران/ يونيو 1975، تم حل القضايا العالقة. واقترب الاتحاد السوفييتي كثيراً من موقف الدول الديمقراطية حول كل القضايا المتنـازع عليهـا فيما يتعلق بالتغيير السلمي، وحقوق الإنسان، وإجـراءات بناء الثقة. وأصبح الطريق الآن لقمة هلسنكي سالكاً تماماً.

مـع اقتراب موعـد القمة، تفجر الجدل السياسي في الولايات المتحـدة بشكل أكثر حدة من ذي قبل. فقـد خشـي المحافظون من أن عقـد أية قمة مع القـادة السوفييت سوف يوقع الاضطـراب والتشوش في الـدول الديمقراطية؛ بينما أراد غيـر المحافظين – الذين وصلوا حديثا إلى جبهة المعركة ضد الشيوعية ـــ خوض معركـة إيديولوجية، وليس مناورة دبلوماسيـة. وكان زعماء مثل رونالد ريغـان وهنري جاكسون يستعـدون لإثارة مسألة الانفـراج بوصفها قضية مدرجة في حملة الانتخابـات الرئاسية لعام 1976، التي لـم يفصلنـا عن مراحلها الرئيسية سوى أقل من سنة. ووجه ريغـان أول انتقاد علني لفورد حين قال: «أنا ضدهـا وأعتقد أن على الأمريكييـن كافة أن يكونوا ضدها»[7]. كما انتقدهـا السيناتور جاكسون بتعليقات مشابهـة. أما الليبراليون فقد اعتبروا تركيز الوثيقة الختامية على حقوق الإنسان غير كاف. وكما سنرى، فـإن كل هـذه النزعات التي ما تـزال متباينة سوف تندمج وتتوحد بعد الزيـارة الدراماتيكية التي قام بها ألكسندر سولجينتسين إلى واشنطن قبل شهر من انعقاد قمة هلسنكي.

كرر نمط الانهيار في الهند الصينية نفسه لدى موظفي البيت الأبيض. فقد حسب العديد من القادمين الجدد أن بإمكانهم تخفيف حدة الهجوم الضاري على الإدارة من خلال فصل فورد نوعاً ما عن السياسة التـي كان يناصرهـا. بينما حـاول آخرون التقليل من شـأن النتيجة عبر الزعم بانتفـاء الأهمية القانونية للوثيقـة ــ وهذا اقتراح غريب حـول وثيقة يوشك الرئيس على توقيعها. لكـن الانفصال الجزئي عنها ـ أو تحميلـي مسؤوليتها، وهو تكتيك مفضل آخر ـ لا يحقق أي غرض دبلوماسي ولا يؤدي إلا إلى إضعاف فورد على الصعيد الداخلي. ولم يكن هناك حل وسط بين وقف العملية وإكمالها حتى النهاية.

عنـد جرد حسابـات الوثيقة الختاميـة، يتبين أن فقرات وشـروط «حرمة الحدود»لـم تفعل أكثر من التأكيـد على العبارات المتضمنة في معاهدات السلام التي وقعهـا الحلفاء بعد الحرب بين عامي 1946ـ 1949، التي شملت الولايات المتحدة، إضافة إلى معاهدات «السياسة الشرقية» الأحدث عهداً التي عقدها ويلـي برانـدت. فالغرب لم يستخدم التهديد بالقوة مطلقاً وسيلة لتغيير الحدود الأوروبية، وفي الحقيقة لا تملك أية دولة ديمقراطية، باستثناء الولايات المتحدة، القدرة على إطلاق مثل هذا التهديد. وأخيرا، فإن المشكلة الجوهرية لأوروبا الشرقية لا علاقة لها بموقع الحدود بل بالديكتاتوريات الشيوعية التي فرضتها القوة السوفييتية وما تزال على قيد الحياة بفعل الإكراه والقسر اللذين تمارسهما موسكو.

الثمـن الـذي دفعه الاتحاد السوفييتي مقابـل سعيه اليائس للحصول علـى الشرعية هو الموافقة على عبـارة تصادق علـى التغيير السلمي للحدود، التي لعبـت دورا هاما في المفاوضات حـول توحيد ألمانيا، وعلـى اللغـة ذات الدلالة الواسعة لحقوق الإنسان (فـي «السلة3»)، التي انبعثت ذاتيـاً بشكل غريب. فقد انتشـرت «مجموعـات هلسنكي للمراقبـة» في عدة دول من المعسكـر الشرقي، أشهرها مـا عرفت باسم «ميثـاق 77» فـي تشيكوسلوفاكيا. وفسـرت وثيقةَ هلسنكي الختاميـة باعتبارها تدمج حقـوق الإنسان في القانون الدولي ـ وهو رأي كنا نؤيده تماماً.

لا بـد أن يمثـل أي اتفاق بيـن الخصوم رهاناً علـى المستقبل. وبدون شك، سعى القـادة السوفييت لـ «مؤتمـر الأمن والتعاون الأوروبـي» لأنهم أملوا بإضعاف معنويات الـدول الديمقراطية عبر تجميد الوضع القائـم في أوروبـا. أما الديمقراطيـات الغربية فقد ضغطت من أجـل قضايا «السلـة3» والتغيير السلمي لاستغلال ما أصبحنا ندرك بأنها مواطن ضعف كامنة في الإمبراطورية السوفييتية.

ألكسندر سولجينتسين

ألكسندر سولجينتسين كاتب شهير يمثل قوة أخلاقية مستدامة في عصرنا. قناعاته السياسية شكلت دافعاً محركاً قوياً للنضال ضد الطغيان الشيوعي، وذلك بالرغم من صعوبة وصفها بالإخلاص المتحمس لمبـادئ الديمقراطيـة التعددية أو الثقافة الغربية. كنت معجباً برواياتـه منذ مدة طويلة؛ روايته «أرخبيل الغـولاك» ــ وهي تاريخ من ثلاثة أجزاء لسجون معسكرات العمـل ـ أثرت في نفسي كما لم تفعل سوى قلة

قليلة من الكتب السياسية. وحين أصبح فورد رئيساً، أعطيته نسخة من الجزء الأول وألححت عليه بقراءته كي يفهم بصورة أفضل طبيعة التهديد السوفييتي.

وخوفاً على هذا المناضل الباسل حين ازدادت الضغوط السوفييتية عليه، كررت مناشدة دوبرنين السماح لسولجينتسين بمغادرة الاتحاد السوفييتي. وأكدت على أن الطلب قائم على أسس إنسانية وأن الإدارة الأمريكية لن تستغل نفي سولجينتسين لأغراض سياسية. ولم يتضاءل إعجابي بمساهمات المؤلف التاريخية في قضية محاربة التوتاليتارية الشيوعية والانتصار النهائي للروح الإنسانية على مر السنين ـ وهذا أكثر مما يمكن قوله عن كثير من معجبيه عام 1975.

طرد سولجينتسين من الاتحاد السوفييتي في الثالث عشر من شباط/ فبراير 1974، وأتى إلى الولايات المتحدة بعد بضعة شهور. جمعية «اتحاد العمل الأمريكي ومؤتمر المنظمات الصناعية» (AFL CIO) بزعامة رئيسها جورج ميني المناهض بشدة للشيوعية، دعته لإلقاء خطاب في حفل عشاء أقيم في واشنطن في الثلاثين من يونيو/ حزيران 1975، قبل مدة قصيرة من مغادرة فورد لتوقيع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن الأوروبي. اختير الموعد بعناية؛ فإذا عبر سولجينتسين عن آرائه المعروفة، فلسوف يقدم دعماً كبيراً لمعارضي مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي.

لم يخيب سولجينتسين آمال الجهة الراعية للحفل. فقد انتقد في خطابه الحماسي الملتهب النظام السوفييتي بشدة وطلب من الدول الديمقراطية تبني سياسة المواجهة ضده وألح على وضع حد لما وصفه بالتنازلات من جانب واحد، التي تضمنت برأيه المفاوضات الغربية كافة مع الاتحاد السوفييتي، بدءاً من اعتراف روزفلت به، لتشمل حتى قانون الإعارة والتأجير(*). واستحث الولايات المتحدة على القيام بحملة ناشطة ضد الشيوعية حتى داخل الاتحاد السوفييتي، وأعلن ازدراءه للحجة القائلة بأن ذلك يمثل تدخلاً في شؤون الاتحاد السوفييتي الداخلية. كما توسل سولجينتسين قائلا: «تدخلوا أكثر وأكثر. تدخلوا بقدر ما تستطيعون. نتوسل إليكم أن تأتوا وتتدخلوا»[8].

حضرت شخصيات رفيعة المستوى لسماع الخطاب، بمن فيها وزير الدفاع جيمس شلسنجر، الذي جلس على المنصة، وهو عارف تماما بأن الغرض من المناسبة إضعاف سياسة الإدارة التي يخدم فيها.

في الثاني من تموز/ يوليو، اتصل السيناتور جيسي هولمز والسيناتور ستروم ثورموند بمستشار فورد جاك مارش، وطلبا تحديد موعد للقاء سولجينتسين مع الرئيس قبل الخامس من تموز/ يوليو، حيث من المقرر أن يغادر سولجينتسين واشنطن. كان من المتوجب على فورد القيام برحلة إلى سينسيناتي وكليفلاند في اليوم التالي، الثالث من تموز/ يوليو. وهذا يعني عقد اللقاء في الرابع من الشهر، وهو يوم

(*) صدر عام 1941 لمساعدة الدول الحليفة على محاربة دول المحور. (م).

عطلة رسمية، بدون سابق تحضير. اعتبر فورد هذا الطلب الفظ بمثابة إنذار غرضه إحراجه أمام الجناح اليميني الجمهوري، ولذلك قرر عدم استقبال سولجينتسين على أن يعزو مارش ذلك لصعوبات في جدول المواعيد. عند هذه النقطة، لم يكن القرار متعلقاً مباشرة بالعلاقات بين الشرق والغرب؛ فالسبب الدافع وراءه كان شأناً داخلياً في البيت الأبيض (رغم أن موظفي مجلس الأمن القومي كان بمقدورهم تغيير القرار لو أعجب الرئيس)[9].

كنت أمضي إجازة في سنت جون في الجزر العذراء حين حدث كل ذلك. عرف سكوكروفت برأيي وأبلغني بعد اتخاذ القرار. اتفقت مع الرئيس في الرأي. لكن ذلك لم يمنع وسائل الإعلام ومنتقدي فورد من المعادين لسياسة الانفراج من اتهامي بلعب دور الشرير في القضية. ولربما لو كنت حاضراً في واشنطن آنذاك، لاقترحت عقد لقاء هادئ بدون ضجيج إعلامي يجمعه مع الرئيس أو معي. وجرى عرض الخيارين بعد ارتفاع صيحات الغضب والاحتجاج، وقوبلا بالرفض من جانب سولجينتسين. فمن النادر الاستمتاع بالتعامل مع الأبطال على المستوى الشخصي. ولو تمت استشارتي، فمن المرجح أنني لن أنصح بعقد لقاء رسمي متلفز، نظرا لأن فورد كان على وشك السفر إلى هلسنكي حيث سيجتمع بليونيد بريجنيف الذي أطلق سراح سولجينتسين لأسباب إنسانية قبل بضعة شهور فقط، نتيجة طلب شخصي من البيت الأبيض ـ جزئياً على أقل تقدير.

اشتهرت الآن قضية عضوي مجلس الشيوخ. واتهمني نقاد سياسة الانفراج بلعب دور الشرير.

في مؤتمر صحفي عقد في السادس عشر من تموز/ يوليو، أشرت إلى أن القرار الأصلي قد اتخذ على أساس اعتبارات تتعلق بجدول مواعيد الرئيس وليس انطلاقاً من قاعدة السياسة الخارجية. ومع ذلك، أكدت على دعمي لقرار فورد لأسباب تتعلق بالسياسة الخارجية. كما ميزت بين جوهر خطاب سولجينتسين، الذي أرحب به، واللقاءات على المستوى الرئاسي:

> اعتبر سولجينتسين واحداً من أعظم كتاب هذه الحقبة. ويبدو أنني في منصبي الحالي لا أقرأ إلا الأوراق السرية. وأعمال سولجينتسين واحدة من الوثائق غير السرية القليلة التي ما زلت أقرؤها. لذلك فأنا أكن احتراماً هائلاً وإعجاباً كبيراً لسولجينتسين الكاتب.
>
> ثانيا، أعتقد أن بمقدور هذه البلاد الإصغاء إلى رجل بمثل تميزه دون أن يقلقها تأثير ذلك في مصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة. أما بالنسبة لمقابلة كبار المسؤولين، فيمكن التفكير بها من منظور السياسة الخارجية. ومن وجهة نظر السياسة الخارجية يمكن للتأثير الرمزي للقاء أن يسبب أضرارا ـ وهذا لاعلاقة له بالرجل ولا برسالته[10].

انفتحت أبواب الجحيم. فقد أصدر جاكسون بياناً صرح فيه بأن انحياز الناطق الرئيسي باسم السياسة الخارجية الأمريكية إلى جانب السوفييت بدلاً من حرية التعبير والكلام يعتبر يوماً حزيناً للبلاد. أما صحيفة «وول ستريت جورنال» فقد شنت هجوما علي:

لقـد سمع الرئيـس فورد، في واحد مـن أكثر القرارات جـوراً في ولايتـه، نصيحة بعض المستشاريـن الذين حـذروه من أن دعوة البيـت الأبيض للسيـد سولجينتسين قد تجرح مشاعر الكرملين[11].

كمـا اتهمت صحيفة «نيويورك تايمز» الرئيس بعبـور الخط الفاصل بين سياسة الانفراج وسياسة الاسترضاء (على حساب المبادئ الأخلاقية) ـ دون أن تردعها حقيقة أنها قبل أقـل من ثلاثة أشهر طالبت بقطـع المساعدات عن الهند الصينية، حيث تجري المعركة الفعليـة ضد الشيوعيـة. فالعلمـاء والأكاديميون المتميـزون، مثـل آدم أولام من جامعة هارفارد، كتبوا رسائل احتجاج إلى الصحف الكبيرة والشهيرة[12].

مـا جعل الاتهام الموجه إلينا (أنا وفـورد) باللين والتساهل مع الشيوعية يثير هذا القدر مـن السخرية هو حقيقـة استهدافه إدارة كانـت في تلك اللحظة بالـذات تحاول تنظيم مقاومـة الحشد العسكري الشيوعي في أنغولا، ومعرضـة للهجوم من المنتقدين أنفسهم بسبـب موقفهـا القوي ضد أي شكل من أشكال مشاركة الأحـزاب الشيوعية في حكومات دول الناتو.

وكمـا قلت جهراً، وافقت بشكل كلـي تقريباً على تحليل سولجينتسين للنظام السوفييتي ـ أكثـر من العديد من أولئك الذيـن ينتقدوننا بسبب قمة هلسنكي. وعلى وجه الخصوص، شاركته الرأي حول خطأ وظلم تخلينا عن حقنا في الهند الصينية كما عبر عنه في جزء مطول مـن خطابه أمام «اتحاد العمـل الأمريكي ومؤتمر المنظمـات الصناعية»، والذي اختارت الأغلبية الساحقة من وسائل الإعلام تجاهله[13].

عندمـا استرجـع أحداث الماضـي، أعتقد بأننا كنا على صواب فـي تجاهل الطلب الفظ والفاضح من قبل عضوي مجلس الشيوخ وتحديد موعد في الرابع من تموز/ يوليو بأسلوب هادئ وبعيد عن الضجيج الإعلامي ما أمكن. حتى وإن استخدم سولجينتسين ورعاته كل مـا بحوزتهم لمنع ذلـك. وإلا لتعرضت قدرتنا على ممارسة سياسة متوازنة تجاه الاتحاد السوفييتي للضرر، مقارنة بحالها لو عثرنا على طريقة للقاء هذا البطل العظيم والشجاع في دفاعه عن الحرية.

عبـر تحويل زيـارة سولجينتسيـن إلى مبـارزة سياسيـة، كان رعاته ومؤيـدوه يمارسون الضغـط فـي واقع الأمر علـى رئيس غير منتخب، لـم يمضِ عليه في منصبـه سوى أحد عشـر شهراً، لكي يعلـن حملة شعواء ضد قوة نووية عظمى بعد شهرين اثنين من الانهيار فـي الهنـد الصينية، في خضم مفاوضـات حساسة ودقيقة في الشـرق الأوسط الذي ما

زال وضعه متفجرا، وبينما أنغولا تغلي كالبركان، والتحقيقات تشل قدرة أجهزتنا الاستخبارية، والكونغرس يطالب بتخفيض عدد قواتنا في العالم ويشرع قانوناً لفرض حظر عسكري على تركيا (الحليف الذي لا غنى عنه في الناتو) ــ كل ذلك بينما فورد يستعد للقاء بريجنيف بعد بضعة أسابيع. وبدا أن نقادنا كانوا مهتمين قبل كل شيء بإضافة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي إلى سجل انتصارات تشمل انهيار قانون التجارة وجمود مفاوضات الحد من الأسلحة.

تمثل التزام إدارة فورد الطاغي في رسم سياسة تمكن الولايات المتحدة من استعادة عافيتها من الأضرار والصدمات التي سببتها فيتنام و«ووترغيت»، ودفع قيم وأمن الدول الديمقراطية إلى الأمام وتحسينها على المدى البعيد. أوجزت هذه الاعتبارات في مقابلة نشرت فيما بعد في مجلة «تايم»:

ينبغي علينا أن نأخذ بالاعتبار ما عانته هذه البلاد من فيتنام، و«ووترغيت»، والقيود المفروضة من الكونغرس. وبالنسبة لنا فإن التعرض لمخاطر مواجهة يعتبرها شعبنا غير ضرورية يعني تشجيع حدوث هزائم هائلة في السياسة الخارجية.

أعتقد أن السياسة التي نتبعها مع الاتحاد السوفييتي قد وضعتنا في أفضل موقع لمقاومة الضغوط السوفييتية، وفي أفضل موقف لاستغلال احتمالات التطور الإيجابي في السياسات السوفييتية[14].

وأكدت أن بإمكاننا المتابعة بهذا الاعتقاد لأننا على قناعة بأن مؤتمر الأمن الأوروبي يمثل نقطة علام مهمة الدلالة في تقدم قضية الحرية. وكما قال فورد بأسلوبه المتواضع البسيط في اليوم السابق على مغادرته واشنطن لحضور القمة:

إذا فشلت، لن تكون أوروبا بحال أسوأ مما هي عليه اليوم. أما إذا نجحت ولو جزئياً، فإن العديد من شعوب أوروبا الشرقية ستكون أفضل حالاً، وستحقق قضية الحرية تقدماً بذلك القدر على الأقل[15].

نجحت أجزاء عديدة من الاتفاق، وفي نهاية العملية أصبحت شعوب أوروبا الشرقية بالفعل أفضل حالاً كما بدا واضحاً للعيان.

مقدمة إلى هلسنكي

حين شد فورد الرحال إلى هلسنكي في السادس والعشرين من تموز/ يوليو، غادر بلداً حزيناً مكتئباً. ألكسندر سولجينتسين ساعد في شن الهجوم على الإدارة حين رفض في خطابه أمام «اتحاد العمل الأمريكي ومؤتمر المنظمات الصناعية «التنازلات التي قدمها الاتحاد السوفييتي في مجال حقوق الإنسان

باعتبارها «واحداً من ألف مما يجب على القانون الطبيعي أن يوفره - أشياء يجب أن يكون بمقدور الناس فعلها حتى قبل إجراء مثل هذه المفاوضات». في الخطوة التالية، أدان عملية هلسنكي برمتها:

> أي نـوع من الاتفاق هذا؟ الاتفـاق المقترح ليس سوى جنازة لأوروبـا الشرقية. فهو يعني أن أوروبـا الغربيـة سوف تتخلى في نهاية المطاف وإلى الأبـد عن أوروبا الشرقية، معلنة أنهـا راغبة تماما برؤية أوروبـا الشرقية مضطهدة، ولسان حالهـا يقول: لكن أرجوك ألا تزعجينا[16].

وجـد سولجينتسين لنفسـه أنصـاراً متحمسين. واصل ريغـان وجاكسون، و«نيويـورك تايمز» و «وول ستريـت جورنـال»، في اتفاق نادر، الهجوم العنيـف. نائب وزير الخارجية الأسبق جـورج بول دعا الوثيقة الختاميـة بـ «اتفاقيـة استسلام». ونظم الأمريكيون المتحدرون من أوروبـا الشرقية اعتصاما أمام البيت الأبيض. أمـا العنوان الرئيسي في صحيفـة «وول ستريت جورنال» في الثالـث والعشرين من تموز/ يوليو فكان: «جيري، لا تذهب!».

المظاهـرات التـي تدل على تفكك الوحدة الوطنية لم تكن مقتصرة على القضايا السوفييتية وحدها. فقبـل يومين من مغادرة فورد لحضور المؤتمر، الذي سيقابل فيه سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركي، سحـب مجلس النواب البساط مـن تحته حين رفض رفع حظر توريد السـلاح المفروض على تركيا. ورداً على ذلك، طلبت أنقرة منا إغلاق قواعدنا، التي كانت تحظى بأهمية جوهرية لمراقبة تجارب الصواريخ السوفييتية ودعم العمليات العسكرية في الشرق الأوسط.

لقـد جرى التخطيط لرحلة فورد إلى هلسنكي لترمز إلى أولويـات الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سيتوقف في ألمانيا وبولندا في الذهاب، وفي رومانيا ويوغسلافيا في العودة. وتم اختيار بون لأن المراهنة عليهـا كبيـرة في نجاح نتائج المؤتمر. لم يكن لدى أية دولة سبب أقـوى يدعوها لمعارضة القبول بالوضع الراهـن من الجمهوريـة الاتحادية، هذا الوضع الراهن الذي زعم المنتقـدون أن الإبقاء عليه متأصل في صميـم الوثيقة الختامية. لكن الزعمـاء الألمان اعتبروا وثيقة هلسنكي الختاميـة إنجازاً كبيراً. ورأى كل مـن شميدت وغينشر في العبارة التـي تجيز التغيير السلمي للحدود مصادقة عالمية على الطريق الوحيد المفتوح أمام ألمانيا لتحقيق طموحاتها الوطنية.

لقـد تم اختيار وارسو وبوخارسـت وبلغراد ليزورها الرئيس لأنها العواصم الشيوعية التي تمتلك أقوى سجـل فـي السعي نحو حريـة الفعل أمام السوفييت. كانـت وارسو تحاول تعزيز قدرتهـا على المناورة في الداخـل عبـر اتباع السياسة الخارجيـة السوفييتية بأسلـوب روتيني آلي (أوشك على بلـوغ حد المواجهة مـع الولايات المتحدة). رومانيـا كانت على العكس تماما: فقد تزاوج الاقتصـاد الستاليني ومنهج الحكم مـع سياسـة خارجية قومية تقترب مـن حافة الحياد. بينما حافـظ تيتو على بلاده متحـررة من الوصاية

السوفييتيـة علـى صعيـد السياستين الداخليـة والخارجية طيلة أكثـر من ربع قرن. لقـد صممت الرحلة الرئاسيـة بحيـث تدفع الاتحاد السوفييتي إلى ملاحظة التزام فورد بالتحالـف الأطلسي وبتوحيد ألمانيا، إضافة إلى تصميمه على مضاعفة وتضخيم أية صدوع في الكتلة الشيوعية المتراصة كما تبدو للعيان.

فـي هذا الجو من الأمل والتقـدم، استقبل شميدت فورد بالحد الأقصى مـن البهجة والحماسة الذي تسمح به طبيعته الألمانية (الشمالية) المتحفظة. وبعد أن اقتنع بأن الهموم والطموحات الوطنية الألمانية قد تمت مراعاتها في الوثيقة الختامية، وأن الدعم الأمريكي كان حاسماً في تحقيق ذلك، لم يكن شميدت يـرى أي سبب يدعو لتكريس كثير من الوقت للعلاقات بين الشرق والغرب. وأعد الألمان الترتيبات للقيام برحلـة نهرية على الراين، إضافة إلى مأدبة عشاء صغيـرة يحضرها رئيسا الوفدين إضافة إلى قلة قليلة من أقرب مستشاريهما.

أزمـة الطاقـة بقيت الشغل الشاغل لشميـدت. فقد أشار إلى أن الإنتاج الصناعـي في ألمانيا وفرنسا تراجع إلى معدل 65% من طاقته، واشتبه بأن الاقتصاد البريطاني انخفض بنسبة أكبر، وأكد أن التهديد الداهـم للديمقراطيات ليس الضغط العسكري السوفييتي ولا الشيوعية الأوروبية، بل الحيوية الاقتصادية المتراجعة:

> إذا كان الأمـر يتعلـق بأزمة سياسية أو عسكرية فلسوف يجتمـع الزعماء معاً ويتصرفون سويـاً. ونظراً لأن الأزمـة اقتصادية، فإننا نتركها لوزراء الماليـة. وإذا تابعنا ذلك لمدة خمس سنين، فسوف تحدث كارثة سياسية.
>
> في مذكرة «سرية» سلمها شميدت إلى فورد في هلسنكي بعد بضعة أيام (أي أن الحكومة لـم تطلع عليهـا)، أعرب عن تأييده لاقتـراح كان ديستان أول من قدمـه، وأشار فيه إلى ضـرورة عقد مؤتمـر لزعماء الدول الديمقراطيـة الصناعية قبل نهايـة السنة لمناقشة احتمـالات الاقتصـاد العالمـي والنظـام النقدي. أمـا الـدول المشاركة فهـي الولايات المتحـدة، وبريطانيا، وفرنسا، واليونان، وألمانيـا، وربما إيطاليا. وسيكون أول مؤتمرات القمـة الاقتصاديـة السنوية التي ستصبح منـذ عام 1975 معلماً منتظمـاً في الروزنامة الدبلوماسية.
>
> كان استقبـال بولندا حاراً أيضـا. ولا يستطيع المرء زيارة هذه الدولة البطلة ـ حتى وهي تحـت الحكم الشيوعي ـــ دون أن يتأثر بمـا شكلها وحفظها من إخلاص وتفان وإيمان. لقـد ظلت بولندا طيلة قرون دولة كبرى على حدود العالـم المسيحي الغربي، ثم حُشرت بعـد نهوض روسيا في القـرن الثامن عشر بين العملاق في الشـرق والأمة الألمانية التي أكـدت ذاتهـا على نحو متزايـد في الغرب. وثبـت أن الأسلوب الفردانـي الجامح للطبقة

الحاكمة البولندية لا ينسجم مع بقاء بولندا في مثل هذا الوضع المعرض للأخطار. في نهاية القرن الثامن عشر جرى تقسيم بولندا بين بروسيا والنمسا. لكنها تلهفت دوما للانبعاث الوطني وكافحت من أجله بواسطة إدراك استثنائي، بل مجيد في الحقيقة: إن أفضل سبيل لاستعادة حرية بولندا هو دمج كفاحها الوطني مع نضال الشعوب المستعبدة الأخرى من أجل الاستقلال. ولذلك فإن المعارك النضالية التي خاضتها الشعوب من أجل الاستقلال في القرن التاسع عشر (بما فيها حرب استقلال أمريكا في القرن الثامن عشر) قد تشرفت بدماء بعض البولنديين.

لم يعانِ شعب آخر مثل معاناة الشعب البولندي في سبيل الدفاع عن معتقداته الراسخة، أو تعرض لمثل هذه الهجمات المستمرة من جيرانه. في الحرب العالمية الثانية تعرض زعماؤه للقتل على يد النازيين أولاً، ثم الشيوعيين بعد ذلك. دمر النازيون عاصمته تدميراً تاماً، بينما وقف الجيش الأحمر متفرجاً على بعد بضع مئات من الأمتار على الضفة الأخرى من نهر الفستولا. ولا يستطيع أي بولندي نسيان المذبحة في غابة كاتين التي راح ضحيتها الضباط البولنديون الذين أسرهم الجيش الأحمر عام 1939.

عند نهاية الحرب العالمية الثانية، تحركت الحدود البولندية ـ مثلما يتحرك كرسي في غرفة ـــ مسافة مئتي ميل باتجاه الغرب حين ضم الاتحاد السوفييتي بولندا الشرقية وعوض بولندا بقطاع من الأرض الألمانية ـــ تاريخياً ـ يمتد حتى نهر الأودر. ومن خلال خلق إمكانية مطالبة كل من ألمانيا وبولندا دائماً وأبداً بضم القطاع إليها، فإن هذه الخطوة توفر، في نظر موسكو، ضماناً ضد حدوث أي تقارب ألماني ـ بولندي.

من المستبعد أن يتحمس شعب له هذا التاريخ للتبعية للسوفييت. لقد كان الإحساس البولندي بالهوية الوطنية قوياً إلى درجة أن حكام البلاد الشيوعيين ذاتهم شعروا بأنهم مضطرون لإعادة بناء مدينة وارسو القديمة (القروسطية) تبعاً للمخططات الأثرية، بينما اقتصرت العمارة الستالينية المستعارة من موسكو على مبنى واحد. ثار البولنديون عام 1956، وعاودوا الثورة مرة أخرى في أواخر السبعينيات من خلال حركة «تضامن»، وتعلم الحكام الشيوعيون، من ثورة عام 1956، الحاجة إلى اتباع سياسة وطنية، خصوصا في العلاقات الدولية. ومن هنا ترحيبهم بمؤتمر الأمن الأوروبي باعتباره خطوة باتجاه التخفيف من صرامة القبضة السوفييتية الممسكة ببلادهم.

على هذه الخلفية، فإن الزيارة الرئاسية تتحول دوماً إلى فرصة للبولنديين لإعادة تأكيد التزامهم بالحرية – إلى حد أن عواطف وانفعالات البولنديين أثرت في انتخابات

الرئاسة الأمريكية في السنة التالية، وبشكل حاسم على الأرجح. أصاب فورد في تفسيره للاستقبال الحافل من قبل السكان البولنديين بأنه رفض للشيوعية والهيمنة السوفييتية. لكـن ذلك أغراه أيضـا ليذكر في المناظـرة التلفازية مع جيمي كارتر فـي السادس من تشريـن الأول/ أكتوبـر 1976، أنه لا يعتبر بولندا تحت الهيمنـة السوفييتية. وكان يصور بشـكل صحيـح المشاعـر البولندية، وليس الواقـع المفروض على بلـد يخضع للاحتلال الوحشي للقـوات السوفييتية. ويجمع معظم المراقبين على أن الجدل الخلافي الذي نتج عن ذلك كلف فورد الخسارة في الانتخابات بفارق ضئيل.

أقـام فورد فـي وارسو في القصر الوحيد المزخرف (المشيـد في عصر الباروخ 1550–1700) الـذي نجـا بأعجوبة مـن عمليات السلب والنهـب والتدمير التي قـام بها الألمان والسوفييـت. أحد اللقاءين مع إدوارد جيريك، سكرتيـر الحزب الشيوعي البولندي عقد هنـاك، والآخر في المبنى الحكومـي الكئيب الذي كان مركز قيادة الحامية الروسية قبل الحرب العالمية الأولى.

ينتمـي جيريك إلى الجيل الثانـي من زعماء الحزب، وبالرغم مـن أن حياته المهنية قد تشكلـت برمتها داخل الحـزب الشيوعي، إلا أن ميوله كانت إداريـة وتكنوقراطية وليست أيديولوجيـة. وفي حيـن أن اقتصاد السوق بقي خارج إطار مخيلتـه، إلا أنه فهم فعلا أن بمقـدور بولنـدا إيجاد فسحة للتنفس ضمـن ظروف تراخي التوتر بيـن الشرق والغرب، لذلـك كان حريصـاً على تـرك سجل يمكن أن ينـال موافقة موسكو عنـد قراءته، يشدد علـى تحالف بلاده «الذي يستحيل فصم عراه» مع الاتحـاد السوفييتي. لكنه امتدح ذلك التحالف بصورة مبهمة، لا من أجله بالذات بل لأنه يجعل العلاقات البولندية – الأمريكية «أقـل حساسية للحظات ذات العواقـب السيئة على المشهد العالمي». وهي طريقة معقدة للقـول إن بولندا ستفعل ما بوسعها لتقليص القيـود المفروضة من جارتها المهيمنة على علاقاتها مع الولايات المتحدة.

تابـع جيريـك ليمتـدح أمريكا علـى «دورها.. فـي العالـم، وأوروبا، وفـي العلاقات بين دولتينـا». وذلك إطراء غريب حين نأخذ بالاعتبار أن الهدف الدائم للسياسة السوفييتية كان ــ وما يـزال ـ تقليص حجم دورنا فـي العالم، وأن مؤتمر الأمـن الأوروبي قد أُقترح أصلاً لدفع الولايـات المتحدة إلى خارج أوروبا، وأن هجمة السياسة الأمريكية الواضحة استهدفت التقليل من اتكال بولندا على الاتحاد السوفييتي. امتدح جيريك إسهام أمريكا في «مؤتمـر الأمن والتعاون الأوروبي»، مشيراً على وجـه الخصوص إلى «موقف الولايات

المتحـدة.. مـن التبادلات الثقافية وتبـادل الأفراد، حيث ترى فيهـا إسهاماً في التقارب بين الأمم المتحدة». بكلمات أخرى، رأت بولندا في قضايا «السلة 3» نفس إمكانية زيادة مرونتهـا السياسية التي رأيناها. ثم اختتم عرضه الافتتاحي بتقديم الشكر لفورد: «هذه هـي مشاعرنا. إننـا نقدر كثيرا إسهامكـم وإسهام شركائكم». مـن الواضح أن الزعماء البولنديين قد شعروا بأن الوثيقة الختامية التي كان فورد على وشك توقيعها قد حررتهم إلى حد ما ولم تسجنهم.

هلسنكي

غـادر فـورد واشنطن وهـو يتعرض لهجـوم المنتقدين، لكنـه في هلسنكـي، التي وصلها فـي التاسع والعشريـن من تموز/ يوليو، كان هـو الشخصية المحورية. فإن أي مراقب يتمتع بعقل منفتح كان سيواجه صعوبـة فـي التوفيق بين الحكمة التقليدية من الجدل الداخلي فـي الولايات المتحدة – حيث هي في حالة تراجع، وضحية لخداع الاستراتيجيات السوفييتية الذكية والجهنمية ـ وبين المكانة التي أسبغت على فورد كونه رئيساً لدولة عظمى أساسية، والتي أراد الزعماء الأوروبيون، من الغرب والشرق، استخدامها لنصرة قضاياهم لأسباب متنوعة. فكل زعماء أوروبا الشرقية سعوا لعقد لقاءات على انفراد معه (والوقت لم يكن يسمـح بتلبيـة طلباتهم كلها). وأصبح جدول مواعيد فورد مضغوطاً إلى حد استثنائي لأنه شعر (على نحو مميـز) بأن من واجبه الاستماع الزعماء كافـة، خصوصاً قادة الدول الأوروبية الصغيرة. الأمر الذي كان يعني الجلوس والإصغاء لأربعة وثلاثين خطابا خلال جلسات المؤتمر التي امتدت ثلاثة أيام ـ ناهيك عن الأنخاب الإجبارية والخطب في حفلات الغداء والعشاء الرسمية. كما أن حضور فورد أجبرني على التزام مقعدي أيضا، رغم أنني استطعت التسلل خارج القاعة لأعقد اجتماعين ثنائيين وجيزين.

مـع اكتمال مسوّدة الوثيقة الختامية، فإن الدبلوماسيـة المهمة الوحيدة ظهرت في اللقاءات الثنائية، التـي كان الوقت المتاح لها قصيراً. أما أهـم اللقاءات التي عقدها فورد فكانت مع بريجنيف ومع نظرائه من فرنسا وألمانيا وبريطانيا.

الجلسـات التي حضرها كل أعضاء الوفود عقدت في «قاعة فنلندا» الرحيبة الحديثة. ورتب مضيفونا الفنلنديـون أماكـن الجلوس بطريقة غريبـة. وعلى افتراض أن الترتيب كان بحسب الأحـرف الأبجدية الإنكليزيـة، فقد جلس وفد الولايات المتحدة في المقدمـة بينما احتل وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتيـة مؤخرة القاعة. وبغض النظر عما إذا كان الترتيب بمثابة انتقام ثأر فيه البروتوكول الفنلندي مـن عقود من الضغوط التي مارسها السوفييت (وقاومها الفنلنديون بشجاعة ومهارة)، أو أنه اتبع معيارا أكثر إبهاما ومراوغة، فإنه في النتيجة النهائية جذب الانتباه للدور المهيمن الذي لعبته الولايات المتحدة في المؤتمر.

أجـرى فورد مايقارب عشرة لقـاءات ثنائية وألقى خطاباً مؤثراً في الأول مـن آب/ أغسطس. وكانت إحـدى فقراتـه الرئيسية عبارة عن تأكيـد بليغ على أن الولايات المتحدة جـادة فيما يتعلق بجمل وفقرات الاتفاق كافة وتريد رؤيتها مطبقة، خصوصا فقرات حقوق الإنسان (السلة 3):

تعتبر الولايات المتحدة أن المبادئ التي قام عليها هذا المؤتمر تشكل جزءا من الميراث العظيـم للحضارة الأوروبية، التي نحملهـا لصالح البشرية جمعاء. وهي لا تعتبر بالنسبة لبلادي مجرد ثوابت مبتذلة أو عبارات فارغة. فنحن نأخذ هذا العمل وهذه الكلمات على محمـل الجـد تماما.. ومن المهـم أن تدركوا مدى الإخلاص العميق الـذي يربط الشعب الأمريكي وحكومته بحقوق الإنسان والحريات الجوهرية[17].

أما الفقرة الختامية فكانت قوية ومعبرة على نحو خاص:

سيـوف يحكـم التاريخ على هـذا المؤتمـر لا تبعاً لما نقوله هنـا، بل لما نفعلـه غداً - لا بالوعود التي نطلقها، بل بالوعود التي نفي بها[18].

أكـد فورد في مذكراتـه بأنه نظر مباشرة إلى ليونيد بريجنيـف وهو يلفظ هذه الكلمات، وكان ذلـك قصده بالتأكيد[19]. لكن نظـراً لبعد المسافة بين المنبر ومقعد بريجنيف في مؤخـرة القاعـة، فلا بد أن هناك العديد من الزعماء الذيـن لديهم سبب وجيه يدعوهم للاعتقاد بأن نظرة الرئيس كانت موجهة بشكل مباشر إليهم.

زعيم القوة العظمى الأخرى، ليونيد بريجنيف، لم يكن يبدو، ولم يتصرف، كممثل لموجة المستقبل. فالسكتة الدماغية التي أصيب بها وهو في طريق العودة من فلاديفستوك قبل ثمانية أشهر قد أحدثت مفعولها. وكان السأم بادياً عليه داخل قاعدة المؤتمر، ولم يتمكن في أية مرحلة من جذب الانتباه الذي حظي به فورد، ولا حتى بين زعماء أوروبا الشرقية. وفي الحقيقة لم يكن بريجنيف راغباً حتى بذلك على ما يبدو.

بـدا متعبـاً، وكانت فترات انتباهه وتركيـزه وجيزة. وفي الاجتماعين الذيـن عقدهما مع فورد، يمكن للمـرء أن يحـدد بدقة تقريبـاً الفترة التي يستطيع فيها تحمـل الحوار المستمر. وبـدا أن ساعتين اثنتين تشـكلان الحد الأقصـى. وقرب نهاية هذه المدة تخف قدرته على التركيز ويبـدأ بالتلعثم، وعندها يتولى غروميكـو الزمام. لكن غروميكو لـم يبق في منصب وزير الخارجية طيلة عقديـن من السنين لأنه يركب المخاطـر؛ وبالتالـي فـإن دوره فـي المفاوضات يميل نحـو تهدئة الأمـور وتجميدها في انتظـار أن يعاود بريجنيف السيطرة على الموضوع في اللقاء التالي.

أدى تدهـور حالـة بريجنيف الصحية إلى تبـادل عدد من الأحاديث والنقاشـات الغربية ـ وحين أثير موضوع الشرق الأوسط عند نهاية الجلسة التي امتدت ساعتين، توضح أنه متلهف للانتهاء منه. في إحدى

المراحل بدا وكأنه يصادق على استراتيجيتنا بمنع الاتحاد السوفييتي من المشاركة في دبلوماسية الشرق الأوسط - لمجرد إنهاء الاجتماع على ما يبدو. التفت إلى غروميكو وقال هامساً إنه لم يفهم السبب الذي حال دون التوصل إلى حل للقضية التي تجري مناقشتها؛ فهي مسالة تتعلق بأشخاص يلعبون بالسياسة - وهنا قاطعت حديثهما لأقول:

كيسنجر: هل هذا حديث خاص.أم أنه موجّه إلينا؟

سوخودريف «المترجم»: أجل، حديث خاص.

غروميكو: خاص لكن ليس سرياً. (ضحك).

كيسنجر: إذا كانت مشاجرة خاصة فهل يمكن لأحد منا الانضمام إليها؟ «ضحك».

بريجنيف: هذه المشكلة معقدة جداً. معقدة جداً لكم، ولنا، وللعرب.

فورد: لا يمكن أن نصدق أن بعض تلك الدول لا تتحاور مثلما نفعل أنا وأنت، أيها السيد الوزير. أنا متأكد من أنهم إذا امتلكوا نفس الفهم بالحاجة للنقاش ونفس الرغبة التي نملكها، عندئذ سيتحقق تقدم نحو حل بواسطتهم في تلك المنطقة.

بريجنيف: حين تصبح الأمور صعبة، فإن أفضل طريقة هي إصدار التعليمات إلى كيسنجر للتدخل.

غروميكو: لكن فقط بالاشتراك معنا!

كم كان التغيير كبيراً في موقف بريجنيف الحالي الذي أوشك أن يصبح استسلاماً وتنازلاً نهائياً، مقارنة بموقفه في فلاديفستوك، حين أصر على وجوب مشاركة الاتحاد السوفييتي في كل خطوة من دبلوماسية الشرق الأوسط. وكم كان الاختلاف بين هذا الشخص المتهالك الجالس أمامنا وبين الوصف الذي سُر له نقادنا حين صوروا بريجنيف يناور لاقتناص زعامة العالم من الولايات المتحدة الضعيفة والعاجزة.

عند نهاية الاجتماع الأول، اقترح فورد إبرام صفقة يتم بموجبها مبادلة المنتجات الزراعية الأمريكية بالنفط السوفييتي بعد إجراء تخفيض على سعره. وكان غرضنا زيادة المعروض من النفط في السوق وتخويف تكتل الدول المنتجة.

أثار الاقتراح (الذي ستتم مناقشته في الفصل 22) اهتمام بريجنيف، لكن أصابه الملل نتيجة المساومة بيني وبين غروميكو حول الأسعار. ولم ينشط ويبتهج حتى سمع غروميكو يقول ساخراً: «كيسنجر، الفلاح». بدت الفكرة مضحكة جدا لبريجنيف، وظل يضحك ويرددها بينه وبين نفسه بصوت خافت: «كيسنجر الفلاح»، بينما تابعنا ـ أنا وغروميكو ـ المساومة.

تطلع جميع قادة التحالف الأطلسي إلى فورد فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط وقبرص ومستقبل التعاون الاقتصادي بين الدول الغربية. غداء العمل الذي ضم القوى الغربية الأربعة (مع ديستان وولسون

وشميدت ووزراء خارجيتهم) رمز في دلالته إلى وحدة الغرب، وأكد الود بين هؤلاء الزعماء اقتراب الرمز من الواقع في هذه المناسبة فقط. وفي الحقيقة، كانت الدول الديمقراطية متحدة بصورة لم تعهدها منذ البدايات المبكرة للحرب الباردة.

وهكذا، فإن ما بدا قبل عشرين سنة كمبادرة سوفييتية غرضها طرد الولايات المتحدة من أوروبا، قد تُـوِّج فـي هلسنكي بتقوية حضور أمريكا في أوروبا وإعادة التأكيد علـى القيم الغربية حتى بالنسبة لأوروبا الشرقية الخاضعة لهيمنة الشيوعية. فالتأكيد على شرعية الدور الدائم لأمريكا في أوروبا، وضمان احترام وحماية حقوق الإنسان (السلة3) في اتفاقية دولية كبرى موقعة من قبل الاتحاد السوفييتي، وإمكانية تغيير الحـدود بشكل قانوني، وإذعان الاتحـاد السوفييتي لهذه الشروط كافة، كانت جميعـاً أعظم أهمية بكثير مـن المصادقة المحدودة (ذات الحدين) على حرمة الحدود. فـي هلسنكي، تمكنت دول أوروبا الشرقية كافـة من زيادة مساحة الحيز المتاح لها للمناورة، ولقيت تلـك الأكثر استقلالية منها التشجيع والمؤازرة مـن زيارة فورد بدلالاتها الحاسمة (بالطبع، دعت هذه الـدول الرئيس في سبيل التأكيد على تلك النقطة بالضبط).

العاقبة

استهدفـت رحلـة العودة عن طريق بوخارست وبلغـراد (24-2 آب/ أغسطس) مزيداً من التأكيد على هـذه المنجزات. فزيارة العاصمة الرومانية تحـت حكم نيكولاي شاوشيسكو تعتبر تجربة استثنائية. إذ لا يوجد مكان آخر في شرق أوروبا تتوضح وتبرز فيه إلى هذا الحد الهوة الفاصلة بين المساواتية المزعومة للعقيـدة الشيوعية وبين طريقة الحياة الملوكيـة الفخيمة التي يعيشها الحكام. وتبعا لذلك، كان الضيوف الرسميـون ينزلـون في مبنـى واسع رحيب لكل جنـاح فيه بركة سباحـة (جزء من غرفـة الحمام)؛ وفي الحقيقة يمكن قياس مكانة الشخص ونفوذه في رومانيا من حجم بركة السباحة!

ولا يوجـد مكان آخر أيضـا تتضح فيه حالة عدم الاستقرار السياسي وتصدع أركان الهيمنة الشيوعية علـى أوروبا الشرقية مثل بوخارست شاوشيسكو. فمن جهـة، كان الرئيس الروماني الأقرب في حكمه إلى الديكتاتوريـة الستالينيـة في أرجاء الفلـك السوفييتي كافة. لكنه، من جهة أخـرى، شعر بضرورة السعي للحصـول على الدعم الداخلي من خلال اتباع سياسة خارجيـة نابعة من المصلحة القومية ومستقلة عن الاتحـاد السوفييتـي (في عـام 1969، أجّل شاوشيسكو زيـارة مقررة لبريجنيف قبـل أسبوع من موعدها لاستقبـال نيكسون بدلاً منه، بل إنه أزال بالطلاء الملصقات المعلقة في المطار التي ترحب ببريجنيف). كان هـدف رومانيا الرئيسي يتمثل فـي تقليص مدى التدخل السوفييتي في شؤونها الداخلية، كما أخبرني شاوشيسكو في زيارة تحضيرية قمت بها في تشرين الثاني/ نوفمبر 1974.

بالنسبة لشاوشيسكو، كان لتقييد حرية القوى العظمى في المناورة معنى محدد. فقد قدم الحجة على أن دول أوروبا الشرقية تشعر بالتهديد نتيجة عجزها، وبسبب الطبيعة المؤقتة للتسوية الأوروبية، التي ليست سوى هدنة موقعة في بوستدام قبل أكثر من ثلاثين سنة، والأهم من ذلك، بسبب الحق الذي منح للمنتصرين في الحرب العالمية الثانية بالتدخل ضد الدول المعادية سابقا. هذا الشاغل قادنا إلى النقاش التالي:

كيسنجر: أخبرني، هل أنتم دولة معادية للاتحاد السوفييتي؟

شاوشيسكو: قانونياً لا، لكن المادة 53 «من ميثاق الأمم المتحدة» تجيز التدخل في شؤون الدول المعادية سابقاً ويمكن تقديم أي تفسير لهذه المادة.

بالنسبة لشاوشيسكو، تكمن المشكلة الوحيدة في عبارة حرمة الحدود في أنها لا تجعل لحدوده حرمة كافية إزاء الاتحاد السوفييتي.

ما نقله جيريك بالإشارة المبهمة في وارسو، أوضحه شاوشيسكو بالعبارة الصريحة في بوخارست. فعلى شاكلة جيريك كان شاوشيسكو متلهفاً لزيادة التأييد الشعبي له عبر استعراض الرئيس الأمريكي أمام أكبر عدد من الرومانيين. أما وسيلته لذلك فكانت رحلة بالقطار إلى قلعة ملكية سابقة يتبادل الرئيسان خلالها الأفكار ـ حين لا يقابلان الجماهير المحتشدة في مختلف المحطات. رحب شاوشيسكو بتصريح فورد الذي أشار فيه إلى أن زعماء أوروبا الشرقية الذين التقى بهم في هلسنكي كانوا أكثر عدداً من زعماء أوروبا الغربية:

> هذا يعني بأنك في موقع مفيد في الشرق. وعلى أية حال ليس ثمة سبب يدعوك للقلق أو الانزعاج حين يتكلم الناس بأسلوب مناهض للإمبريالية نظرا لأن كلماتهم عبارة عن أسئلة تحمل العديد من المعاني.

بكلمات أخرى، يجب فهم الشعارات المعيارية المعادية للإمبريالية في أوروبا الشرقية بوصفها لغة مجازية مبطنة تستهدف موسكو.

تمثل الشاغل الرئيس لشاوشيسكو في أن «مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي» كان محدود الأفق ولم يعطِ بما فيه الكفاية. وفيما يتعلق بدول مثل يوغسلافيا، كان على ثقة بأن «ما تم توقيعه في هلسنكي سوف يمنع أي نوع من التدخل». لكنه قال، مكرراً ملاحظاته السابقة: إنه يشك بقدرة الاتفاقية على توفير ما يكفي من الحماية للدول التي كانت معادية للدول العظمى خلال الحرب العالمية الثانية؛ فقد بقيت هذه الدول، المحمية بواسطة معاهدة بوتسدام فقط، في موقع معرض للأخطار ـ قانونياً ـ من كل جانب. وبدا أن ما يفكر فيه شاوشيسكو هو أن إعادة توحيد ألمانيا، بإنهاء حالة الحرب، قد يقوض أيضاً الأساس القانوني للتدخل السوفييتي في أوروبا الشرقية.

ولأسباب غابت عن ذاكرتي الآن، أجبت قائلاً: إنني أتوقع أن تتوحد ألمانيا بخلال خمس عشرة سنة. لا أستطيع أن أعيد بناء ما قادني إلى هذا التوقع الدقيق. كنت مقتنعاً بأنها سوف تتوحد حتما، لكن لم يكن في ذهني موعد نهائي دقيق لذلك. وأنا هنا أشير إلى الأمر أساساً كي لا ينسب إلي الباحثون الذين سيشتغلون على هذه الوثائق مستقبلاً بصيرة نافذة تستشف المستقبل، وهي ميزة لا أستحقها في الحقيقة.

على أية حال، كانت النقطة الأساسية التي ركز عليها شاوشيسكو تناقض تماما ما أكد عليه منتقدو «مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي»: إذ لم يقتصر الأمر على أن الاتحاد السوفييتي لم يكتسب حقوقاً إضافية في الوثيقة الختامية؛ بل وضعت عقبات جديدة تعيق التدخل السوفييتي. كان شاغل رومانيا الوحيد ينصب على ما إذا كانت هذه العقبات كافية لحماية دول شرق أوروبا التي يصنفها الاتحاد السوفييتي في خانة الأعداء السابقين.

لكن الطريقة التي جرى بها تلقي وإدراك المؤتمر في الولايات المتحدة كانت مختلفة. فصحيفة «نيويورك تايمز»، كما ذكرنا آنفاً، رفضته في إحدى مقالاتها الافتتاحية بوصفه مضيعة للوقت في أفضل الأحوال. بينما سخرت مجلة «نيوزويك» من قمة هلسنكي باعتبارها «مراسم احتفالية كبرى، دون مضمون جوهري مهم»[20] في حين قدم رونالد ريغان، وهو يصعد حملته السياسية، الحجة على أن «السيد فورد قد قطع هذه المسافة البعيدة إلى هلسنكي ليوقع اتفاقا صادق فيه بالختم الأمريكي على الإمبراطورية السوفييتية في أوروبا الشرقية». وبعد سنة، حين هزم فورد ريغان بأغلبية ضئيلة في معركة ترشيح ممثل الحزب الجمهوري لمنصب الرئاسة، اضطر لنقل هذه الفقرات المخزية إلى المنبر الجمهوري: «الاتفاقيات التي يجري التفاوض من أجلها لا يجب أن تأخذ من أولئك المحرومين من الحرية الأمل بالفوز بها يوما ما».

ومن الأفضل هنا تجاهل الاتهامات التي وجهت للاتفاقية من وسائل الإعلام وظهرت في الجدل العلني العام باعتبارها «سوبر مالطا» و«خيانة»، لتضيع في غياهب النسيان. لأن قناعات إدارة فورد بررتها الأحداث، مثلما توقعت في خطاب ألقيته في برمنغهام (بولاية الباما) في الرابع عشر من آب/ أغسطس 1975:

لم نكن نحن الذين اتخذنا موقفاً دفاعياً في هلسنكي؛ لم نكن نحن الذين واجهنا تحدي الوفود كلها لكي نكون على مستوى المبادئ التي تم التوقيع عليها. في هلسنكي، وللمرة الأولى في حقبة ما بعد الحرب، أصبحت حقوق الإنسان والحريات الأساسية مواضيع تحظى بالاعتراف في خطاب ومفاوضات الشرق والغرب. لقد أظهر المؤتمر معايير للسلوك الإنساني، التي كانت ـ وما تزال ـ منارة الأمل الهادية للملايين[21].

وكسبت الدول الديمقراطية رهانها. بعد خمسة عشر عاماً، إذ توحدت ألمانيا؛ وانهارت الدول الدائرة في فلك السوفييت؛ واستعادت دول البلطيق استقلالها؛ وتفكك الاتحاد السوفييتي وانهار سلمياً ـ على العكس تماماً مما توقعه منتقدو قمة هلسنكي.

لم تكن إدارة فورد مستبصرة أو تعلم بالغيب، فرجال الدول والسياسيون يعتمدون على الميول والنوازع والاحتمالات، لاعلى اليقينيات. لم نكن نتنبأ بكل تبعات ونتائج سياساتنا، وكنت أنا في البداية أحد المتشككين باحتمالات قضايا «السلة3». لم نكن نتوقع أن تنهار الإمبراطورية السوفييتية بهذه السرعة؛ بل اكتفينا بتخفيف القيود التي تفرضها كلما كان ذلك ممكنا، والضغط من أجل الحق بالتغيير السلمي للحدود في انتظار الظروف التي تمكن الديمقراطيات من السعي لتحقيقه. قدمنا الدعم لقضايا حقوق الإنسان لتشجيع بعض التحسن في الحكم الشيوعي إضافة إلى تأسيس وترسيخ معايير دولية لمنع القمع السوفييتي للثورات، مثلما حدث في المجر وتشيكوسلوفاكيا. يمكننا الاعتماد على ما تحقق دون أن ننسى فضل رجال عظام من أمثال هافل وفالسيا ومعاصريهم الذين حولوا مشروعاً دبلوماسياً إلى نصر للروح الإنسانية.

obeikandl.com